أبرزها القطاعات البنكية واللوجستية والخدماتية

شباب كويتيون يقبلون على العمل الحر في التطبيقات الإلكترونية التجارية

- الابراهيم: الشباب الكويتيين يتمتعون بروح المبادرة التي يتسم بها افراد المجتمع
- المرزوق: عنصر الابتكار في المنصة أخذ على عاتقه مراعاة احتياجات السوق
- العصيمي: السوق يحتمل كون القطاع جديدا وقادرا على استيعاب أكثر من تطبيق

مع الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية وما تحظى به من شعبية وانتشار هائل حول العالم ثمة إقبال متزايد للكثير من الشباب الكويتيين الطموحين والمبادرين على العمل الحر خصوصا في مجال التطبيقات الإلكترونية التجارية.

وقام هؤلاء الشباب المبادرون بابتكار تطبيقات الكترونية فعالة في المجتمع تكون تكلفتها معقولة ولها مردود عال وتساهم في حل الكثير من المشاكل اليومية التي تواجه المستخدمين.

وفي هذا السياق قال الشريك المؤسس لتطبيق (كوفي) الكويتي علي الإبراهيم لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) أمس الاثنين ان سبب الإقبال المتزايد على استخدام التطبيقات الإلكترونية الذي بات يشكل ظاهرة عالمية يرجع الى وجود بنية تحتية رقمية موثوقة وقليلة التكلفة في متناول الجميع.

واوضح ان هذه البنية التحتية جعلت من العالم سوقا واحدا لأول مرة في تاريخ البشرية اذ اصبح بالإمكان توفير المنتج في المملكة العربية السعودية وتحصيل الأموال في دولة الامارات العربية المتحدة وتوظيف الشباب في دولة الكويت مبينا أن هذا الترابط الرقمي لم يكن متوفرا في السابق.

ونوه الابراهيم بدور الجهات المعنية في الكويت في تمكين الشباب المبادرين أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة عبر تقديم الدعم المادي والمعنوي لمشاريعهم مضيفا ان إقبال الشباب الكويتيين المبادرين على هذه التطبيقات يرجع ايضا الى طبيعة روح المبادرة التي يتسم بها افراد المجتمع الكويتي.

من جهته قال الشريك المؤسس في المنصة الإلكترونية (نادي جملة) الكويتية يوسف المرزوق ل(كونا) إن المنصة المتخصصة في مجال الضيافة والخدمات الغذائية تجمع موردي المواد الغذائية والاستهلاكية في المنطقة وتبسط عمليات التوريد والتوزيع.

وذكر المرزوق أن عنصر الابتكار في المنصة أخذ على عاتقه مراعاة احتياجات السوق عبر حل مشكلة تعدد وتنوع الوكالات التجارية للسلع والبضائع في المنطقة إذ يتعامل أصحاب المطاعم والفنادق مع كمية كبيرة من الفواتير مع جهات متعددة.

اما الشريك المؤسس لتطبيق (شوفلي) عبدالله العصيمي فقد قال ل(كونا) إن تزايد حجم التجارة الالكترونية وإقبال الكويتيين عليها دفعه إلى تأسيس تطبيق لبيع وشراء السلع إلكترونيا.

وأكد العصيمي أن السوق يحتمل عددا جديدا من الشركات كون القطاع جديدا وقادرا على استيعاب أكثر من تطبيق موضحا أن الأفضلية ستكون للتطبيقات ذات الاستخدام الأسهل والأوسع انتشارا.

نمو الاقتصاد السعودي سيفوق التوقعات في 2019

جهاد أزعور

أحمد الخليفي

قال مسؤول كبير بصندوق النقد الدولي إن تقديرات الصندوق تُشير إلى أن النمو الاقتصادي للسعودية في 2019 قد يكون مرتفعا بشكل طفيف عن التوقعات السابقة عند 1.8 بالمئة، إذ يتوسع القطاع غير النفطي بشكل أسرع من الاقتصاد الأوسع نطاقا.

وقال جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي لرويترز إن عجز الموازنة هذا العام قد يبلغ 7.9 بالمئة وهو أعلى من نظيره في 2018 على افتراض أن أسعار النفط ستكون في 2019 أقل مقارنة بالعام الماضي.

وقال خلال مقابلة في دبي "نتوقع أن يكون النمو غير النفطي عند 2.6 بالمئة هذا العام و2.9 بالمئة لعام 2020".

وقال أزعور "بناء على التقدير السابق لفريق (الصندوق)، نعتقد أن هناك احتمالات صعود، على سبيل المثال قد يرتفع النمو بشكل طفيف عن النمو في توقعاتنا".

وقال محافظ البنك المركزي السعودي أحمد الخليفي لرويترز الأسبوع الماضي إن الاقتصاد السعودي سينمو في 2019 "بما لا يقل عن اثنين بالمئة".

ونما الاقتصاد السعودي 2.2 بالمئة العام الماضي، متعافيا من انكماش في 2017.

وقال أزعور إن فريقا من الصندوق متواجد الآن في السعودية ومن المتوقع صدور أرقام اقتصادية منقحة الأسبوع المقبل.

وقال إن توقعات الصندوق لعجز الموازنة السعودي في 2019 مبني على افتراض أن أسعار النفط ستظل في نطاق 65 دولارا للبرميل هذا العام.

جاءت خلف السعودية والإمارات

«كامكو»: الكويت الثالثة خليجياً في نمو هامش الفائدة بنسبة 3.0 بالمئة

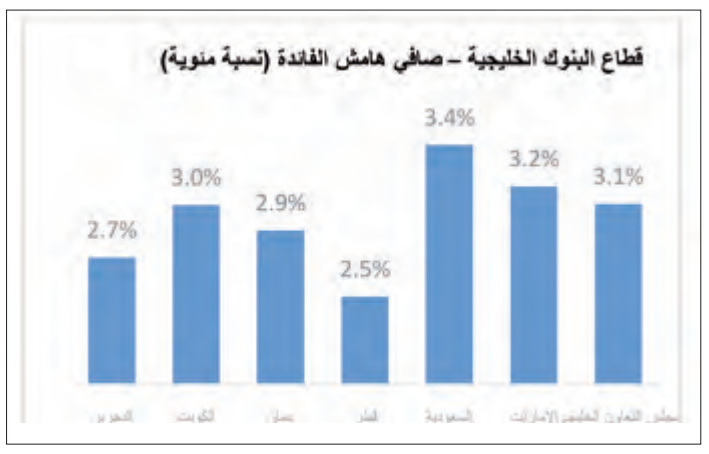

قال تقرير شركة بحوث كامكو الصادر عن أداء قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي خلال أبريل2019 ، لقد توافر الركائز القوية يساهم في تعزيز مرونة قطاع البنوك الخليجية ، ولا يزال قطاع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي يتميز بميزانية عمومية قوية في ظل تحسن هوامش الربح كما يتضح من النتائج المالية للعام 2018. حيث تشير الأرقام أيضًا إلى حدوث تأثيرات هامشية نتيجة لتراجع أسعار النفط التي لا تزال منخفضة مقارنة بمستويات ما قبل الأزمة المالية. وساهم عدد من العوامل في ارتفاع إجمالي أصول البنوك المدرجة في دول مجلس التعاون الخليجي بمعدل نمو سنوي مركب بلغت نسبته 7 في المائة على مدار السنوات الخمس الماضية.

وتتضمن تلك العوامل توافر سوق قوي للمشاريع بقيمة تتخطى أكثر من 3 تريليون دولار أمريكي ما بين مشروعات قيد الاعداد او التنفيذ، وتركيز الحكومة على تطوير القطاع غير النفطي، وتراجع أسعار الفائدة في ظل امتناع البنوك المركزية عن تتبع كافة خطوات مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي في رفع أسعار الفائدة، هذا بالإضافة إلى الاستقرار الذي شهدته البيئة الاقتصادية مؤخراً وتسجيل معدلات نمو حقيقية بلغت في المتوسط أكثر من 2 في المائة على مدى السنوات الخمس الماضية.

أما على المستوى الفردي لكل دولة على حدة، استحوذت البنوك الإماراتية على أكبر حصة من إجمالي الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي بقيمة اجمالية بلغت 674 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 31 في المائة من القطاع ككل، تليها مباشرة السعودية بنسبة 28 في المائة. ومن حيث مساهمة كل دولة لصافي إيرادات الفائدة، جاءت السعودية في الصدارة، باستحواذها على ثلث القيمة الاجمالية، تليها الإمارات بنسبة 29.5 في المائة. كما سجلت المملكة أعلى نسبة نمو في صافي هامش الفائدة والتي بلغت 3.4 في المائة، تليها الإمارات والكويت بنسبة 3.2 في المائة و 3.0 في المائة، على التوالي. ومن حيث ودائع العملاء، سجلت الإمارات أكبر معدل نمو في العام 2018 بقيمة إجمالية بلغت 31 مليار دولار أمريكي أو ما نسبته 7 في المائة، تليها السعودية بودائع 11 مليار دولار أمريكي.إلا ان نمو القطاع قد جاء على حساب ارتفاع القروض المعدومة. حيث شهدت نسبة القروض المتعثرة قفزة هائلة خلال العام 2018 لتصل إلى 8.0 في المائة في دول مجلس التعاون الخليجي (تشمل القروض المتعثرة قروضاً معدومة والقروض واجبة السداد من أكثر من 90 يومًا). وجاءت الزيادة أيضًا على خلفية تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية 9 والذي لم يطبق على بيانات القروض المتعثرة للعام 2017. كما شهد القطاع مؤخرًا عددًا من عمليات الدمج، الأمر الذي نتج عنه تواجد بنوك أكبر وأكثر كفاءة. ومن المتوقع أن يستمر هذا الاتجاه في المستقبل نظرًا للإمكانياتالفائضة لدى البنوك الإقليمية في ظل زيادة نطاق تحسين التكلفة من خلال استخدام الخدمات المصرفية المبتكرة.

«عرب كليكس»: قطاع التجارة الإلكترونية يشهد نمواً مضطرداً

ماورو رومانو

قال ماورو رومانو، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي لـ«عرب كليكس» أن قطاع التجارة الإلكترونية يشهد نمواً مضطرداً على الصعيدين الإقليمي والعالمي، الأمر الذي يستدعي معه الاستعداد لحقبة جديدة من المعاملات التجارية وآليات التعامل فيما بين مختلف الأطراف، هذا إلى جانب بروز فرص أعمال جديدة تستحق أن تنتهز.

وتابع ماورو القول «إن واقع السوق وما وصلت إليه التجارة الالكترونية في يومنا هذا دفعنا إلى تأسيس وتطوير شبكة عرب كليكس، كمنصة متخصصة في التسويق الالكتروني ومقرها دبي، وذلك لمساعدة شركات التجارة الإلكترونية وتعزيز مدى وصولها لمختلف فئات المجتمع والنمو في أسواق منطقة الشرق الأوسط، في ظل ما تقدمه من أدوات تسويقية مبتكرة قائمة على تحويل المحتوى المنشور على شبكة الانترنت إلى مصدر محتمل لتوليد الإيرادات والأرباح».

وأكد ماورو على أن غالبية سكان دول منطقة الشرق الأوسط هم من فئة الشباب ولديهم قابلية ورغبة متنامية في شراء المنتجات والخدمات عبر المتاجر الالكترونية والإنترنت، إلى جانب وجود إقبال كبير من قبل المتاجر التقليدية نحو التحول إلى التجارة الالكترونية ومواكبة هذا التحول العالمي. ومن هنا جاءت برامجنا التسويقية في عرب كليكس كأداة جديدة ومتطورة ضمن هذا القطاع الهام والحيوي.

ونوه ماورو إلى أن فكرة شبكة عرب كليكس تقوم على مبدأ تعزيز العلاقة التسويقية فيما بين المؤثرين والناشرين وربطهم بالمنصات الالكترونية المختصة بالتجارة الالكترونية، حيث بإمكان كل مؤثر أو ناشر التعامل مع العديد من منصات التجارة الالكترونية وتحقيق استفادة مادية من خلال الترويج للسلع عبر المحتوى الذي يتم نشره، حيث يقوم متابعي وقراء هذا الناشر بالقيام بعمليات شراء للسلع المذكورة في محتوى الناشر ومن ثم يستفيد الناشر أو المؤثر من عمولة البيع، أي أن عمل شبكة عرب كليكس هو تنظيم هذه العملية التجارية التي تربط فيما بين الناشر أو المؤثر ومنصة التجارة الالكترونية والمشتري.

ويضيف ماورو: «إن الانضمام إلى شبكة عرب كليكس يربط المؤثرين والناشرين تلقائياً بالعلامات التجارية الرائدة في مجال التجارة الالكترونية مثل نون وسوق ونمشي وعلي اكسبرس وغيرها، فأي شخص يستخدم كود عرب كليكس على موقعه على شبكة الإنترنت يصبح فعلياً جزءً من شبكة تسويق منتجات منصات التجارة الالكترونية من خلال الاستغلال الأمثل للمحتوى الصادر عنه».

الدولار يستقر في انتظار بيانات التضخم

استقر الدولار داخل نطاق مريح مع بدء أسبوع عطلات في اليابان ما يعطي المستثمرين سببا إضافيا للابتعاد قبل اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي الأمريكي (البنك المركزي) للنظر في السياسة النقدية وسلسلة من البيانات العالمية من بينها معدل التضخم الأساسي والوظائف في الولايات المتحدة.

ويترقب الجميع اجتماع مجلس الاحتياطي الاتحادي لمعرفة ما خلص إليه صناع القرار من تقرير الناتج المحلي الإجمالي للربع الأول والذي اظهر نموا قويا نسبته 3.2 بالمئة ولكن نتيجة عوامل استثنائية من بينها نمو المخزونات.

ومن المقرر أن تُصدر في وقت لاحق قراءة مارس آذار لمعدل نفقات الاستهلاك الشخصي الاساسي وهو مقياس التضخم المفضل لدى مجلس الاحتياطي الاتحادي وثمة خطر أن يتباطأ إلى 1.6 بالمئة أو حتى 1.5 بالمئة.

وهذا الخطر هو الذي أدى لتراجع الدولار يوم الجمعة رغم تقرير الناتج المحلي الإجمالي القوي. ونزل الدولار قليلا أمام سلة من العملات إلى 97.970 يوم الاثنين بعدما هبط من أعلى مستوى في نحو عامين عند 98.330 من قبل.

وسجل الدولار يوم الاثنين 111.60 ين بعد أن لامس لفترة وجيزة في الاسبوع الماضي أعلى مستوى لهذا العام عند نحو 112.39 ين.

وارتفع اليورو قليلا إلى 1.1157 دولار ولكن يظل قريبا من أقل مستوى فيما يقترب من عامين عند 1.1110 دولار.

صندوق النقد يحث مصدري الخام على تكثيف تنويع الاقتصاد

هبوط النفط بعد ضغوط ترامب على أوبك لزيادة الإنتاج

هبطت أسعار النفط أمس الاثنين بعدما طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) بزيادة الإنتاج.

وبحلول الساعة 0039 بتوقيت جرينتش، كانت العقود الآجلة لخام برنت عند 71.72 دولار للبرميل، منخفضة 43 سنتا بما يعادل 0.6 بالمئة عن أحدث إغلاق لها.

وسجلت عقود الخام الأمريكي غرب تكساس الوسيط 62.92 دولار للبرميل، منخفضة 38 سنتا بما يعادل 0.6 في المئة مقارنة بالتسوية السابقة.

وقال بنك إيه.إن.زد إن أسعار النفط "تأثرت بعد أن أشار الرئيس ترامب إلى أنه تحدث مع المملكة العربية السعودية بشأن الحد من تأثير انخفاض صادرات النفط الإيرانية عن طريق زيادة الإنتاج في أماكن أخرى".

وقال ترامب إنه دعا أوبك إلى خفض الأسعار. وأضاف للصحفيين "أسعار البنزين ستنخفض. اتصلت بأوبك، وقلت عليكم خفضها".

قال صندوق النقد الدولي إن الضبابية التي تكتنف توقعات أسعار النفط وضعف الأوضاع الاقتصادية العالمية يفرضان مزيدا من الضغوط على مصدري النفط في الشرق الأوسط لتعميق الإصلاحات وتعزيز خلق الوظائف.

وقال الصندوق في توقعاته الاقتصادية الإقليمية إن الكثير من دول المنطقة شرعت في إصلاحات مالية واقتصادية بعد انهيار أسعار الخام في 2014 الذي أضر بمالياتها وأعاق النمو، لكن البطالة تظل مرتفعة ومن المتوقع أن يظل إجمالي النمو ضعيفا هذا العام.

وقال التقرير إن على مصدري النفط في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان استئناف الضبط المالي لإعادة بناء ممتصات الصدمات وتعميق وتوسيع الإصلاحات الهيكلية لتنويع موارد الاقتصادات.

وأضاف "أصبح هذا هذا مطلبا أشد إلحاحا نظرا لنتائج النمو الأقل فاعلية بسبب بطء ضبط الأوضاع المالية والبطالة التي تظل مرتفعة وبخاصة بين الشبان".

وتشير حسابات الصندوق إلى أن دول الخليج العربية وحدها ستحتاج لخلق حوالي مليون وظيفة جديدة سنويا لما لا يقل عن خمسة أعوام مقبلة لاستيعاب القوى العاملة الجديدة.

ويتوقع صندوق النقد تباطؤ النمو لدى مصدري منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفغانستان وباكستان 0.4 بالمئة هذا العام من 0.6 بالمئة العام الماضي، فيما يرجع جزئيا إلى انكماش اقتصادي متوقع بنسبة ستة بالمئة في إيران وقيود إنتاج النفط المتفق عليها بين أوبك وحلفائها.

ومن المتوقع أن تشهد دول الخليج زيادة طفيفة في النمو إلى 2.1 بالمئة من اثنين بالمئة العام الماضي، مدعوما بشكل رئيسي بالإنفاق الحكومي وبدء العمل في بعض مشروعات البنية التحتية.

البنوك الإيطالية تصعد بأسهم أوروبا .. والضبابية السياسية تهبط بمدريد

ارتفعت الأسهم الأوروبية قليلا بفضل صعود البنوك الإيطالية وبيانات صناعية قوية من الصين بينما تقيم الأسواق احتمال عودة بيدرو سانتشيث الاشتراكي لرئاسة الوزراء في إسبانيا.

وبحلول الساعة 0730 بتوقيت جرينتش، ارتفع مؤشر ستوكس 600 الأوروبي بينما صعد المؤشر ميب الإيطالي بعد أن أكدت ستاندرد آند بورز التصنيف السيادي للدولة ولكن المؤشر الإسباني تراجع نتيجة الضبابية بشأن تشكيل الحكومة.

وتراجعت أسهم النفط بعد أن طالب الرئيس الأمريكي دونالد ترامب منظمة أوبك برفع إنتاجها لتخفيف تأثير العقوبات الأمريكية على إيران.

وانتعشت الأسهم الآسيوية ليل الأحد بعد بيانات قوية للنمو الاقتصادي في الولايات المتحدة في الربع الأول من العام، فيما أظهرت بيانات نمو أرباح الشركات الصناعية الصينية لأول مرة في أربعة أشهر.

معدل التضخم في إيران سيصل إلى 40 بالمئة مع انكماش الاقتصاد

قال مسؤول كبير في صندوق النقد الدولي إن من المتوقع انكماش اقتصاد إيران للعام الثاني على التوالي وأن يصل معدل التضخم إلى 40 بالمئة.

وأعادت واشنطن فرض عقوبات على صادرات النفط الإيرانية في نوفمبر تشرين الثاني الماضي، وطالبت الشهر الحالي مشتري النفط الإيراني بوقف مشترياتهم بحلول مايو أيار أو مواجهة عقوبات منهية بذلك إعفاءات لمدة ستة أشهر أتاحت لإيران مواصلة تصدير كميات محدودة لثمانية من أكبر عملائها.

وانكمش اقتصاد إيران 3.9 بالمئة العام الماضي بحسب تقديرات صندوق النقد، وقال جهاد أزعور مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في الصندوق لرويترز إن من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد ستة بالمئة في عام 2019 ولكن هذه التقديرات سبقت أحدث إلغاء للإعفاءات.

وقال "من الواضح أن إعادة فرض العقوبات وإلغاء الإعفاءات سيكون لهما تأثير سلبي أكبر علي اقتصاد إيران من حيث النمو والتضخم، وقد تصل نسبة التضخم إلى 40 بالمئة أو حتى أكثر هذا العام".